الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٨٦

الاثنين، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نتواغاي (بوتسوانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال (تابع)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/65/422/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد محمد والي نعيمي، ممثل أفغانستان، ليعرض تقرير اللجنة.

السيد نعيمي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المقدم في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال، المعنون ”وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى“، على النحو الوارد في الوثيقة (A/65/422/Add.1).

خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، قررت اللجنة إرجاء النظر في تقرير الأمين العام (A/65/705) عن تعزيز القدرات الإدارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى عام ٢٠١١. وقد نظرت اللجنة في ذلك التقرير في جلستها الـ ٢٥ التي عقدت في ٢٤ آذار/مارس.

ومشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال يرد في الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الرابعة المعروض على الجمعية. وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض عليها هذا الصباح.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٩ من تقريرها، المعنون ”تقرير الأمين العام عن تعزيز القدرات الإدارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى“. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوت واحد (القرار٦٥/٢٧٢).

[بعد ذلك، أبلغت وفود أثيوبيا والأردن وأرمينيا وإريتريا وإسبانيا وآيرلندا وجزر القمر والعراق وغيانا وسويسرا وموريتانيا والولايات المتحدة الأمريكية الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

ورقة اجتماع (A/65/CRP.4)

مشروع المقرر (A/65/L.71)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في قرارها ١٨٠/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المتخذ في إطار هذا البند، طلبت إلى رئيس الجمعية العامة، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الدول الأعضاء، أن يضع قائمة بأسماء ممثلي المجتمع المدني المعنيين، غير أولئك المدرجين في القرار بالفعل، وأن يقدم القائمة إلى الدول الأعضاء لتنظر فيها على أساس عدم الاعتراض لكي تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا.

وبعد إجراء المشاورات اللازمة، معروض على الجمعية العامة الآن ورقة اجتماع عممت بوصفها الوثيقة A/65/CRP.4، التي تتضمن قائمة بأسماء ممثلي المجتمع المدني الذين وجهت لهم الدعوة للمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى، بما فيها حلقات النقاش. وفي ذلك النقاش، معروض على الجمعية العامة أيضاً مشروع مقرر صدر بوصفه الوثيقة A/65/L.71.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر، المعنون ”مشاركة ممثلي المجتمع المدني في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، المقرر عقده يومي ٨ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠ عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

مشروع القرار A/65/L.70

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال على نحو مشترك مع البند ٦٢ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) في الجلستين العامتين ٣٠ و ٣١، اللتين عقدتا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وأعطي الكلمة لممثلة جمهورية تترانيا المتحدة لتعرض مشروع القرار A/65/L.70.

السيدة مادوهو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يشرفني أن أعرض، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، مشروع القرار المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة داء الملاريا والقضاء عليه في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“، على النحو الوارد في الوثيقة A/65/L.70.

يسعى مشروع القرار إلى التنويه بالتقدم الذي أحرزناه معا في مكافحة الملاريا، التي تعد واحدة من أكبر التحديات الصحية والاقتصادية التي تواجه البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، التي لا يزال يوجد فيها أكبر عدد من الإصابات. ويسعى مشروع القرار إلى توطيد هذه المكاسب، وتجديد الدعم السياسي لإحداث زيادة كبيرة في الجهود العالمية لمكافحة الملاريا وصولا إلى القضاء عليها في النهاية بحلول الموعد الأصلي المستهدف وهو عام ٢٠١٥.

ويقدم التقرير عن الملاريا في العالم لعام ٢٠١٠ الذي تصدره منظمة الصحة العالمية الدليل على أنه حين تتوفر الإرادة السياسية، فإن من الممكن احتواء الملاريا والقضاء عليها في النهاية. ويبين التقرير أن التمويل المتوفر لمكافحة الملاريا في عام ٢٠١٠ بلغ مستوى غير مسبوق قدره ١,٨ مليار دولار. ونرحب بذلك التطور، على الرغم من أننا ندرك أن المبلغ المستهدف لذلك العام كان في الواقع ٦ مليارات دولار. إذن فقد أحرزنا بعض التقدم، لكننا بحاجة إلى التوطيد والتوسع بقدر أكبر.

لقد كانت زيادة التمويل عاملاً رئيسياً في تحسين فرص الحصول على الناموسيات المعالجة بالمبيد الحشري على مدى السنوات الثلاث الماضية. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، تم تسليم حوالي ٢٨٩ مليون ناموسية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يقدر أن نحو ٤٢ في المائة من الأسر المعيشية الأفريقية تمتلك ناموسية واحدة على الأقل في عام ٢٠١٠ وأن ٣٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من العمر ينامون داخل ناموسيات. ويمثل هذا تقدما، غير أن هدفنا المشترك هو التغطية الشاملة، لذلك لا يزال الطريق الذي يتعين أن نقطعه طويلا. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا ضرورة توفير ناموسيات لاستبدال تلك التي شارفت فترة صلاحيتها، البالغة ثلاث سنوات، على الانتهاء.

كما تسنى بفضل الزيادة في التمويل التوسع بشكل كبير في الرش الموضعي للأماكن المغلقة، إذ ارتفع عدد الناس المحميين بهذه الطريقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١٣ مليون عام ٢٠٠٥ إلى ٧٥ مليون في ٢٠٠٩. ويمثل ذلك أيضا تقدما، بيد أنه لا يغطي سوى ١٠ في المائة من السكان المعرضين للخطر. ولا يزال أمامنا الكثير من العمل.

ومع تقلص الإصابة بمرض الملاريا، ازدادت أهمية امتلاك القدرة على التشخيص السريع لتمييز الملاريا عن حالات الحمى من غير الملاريا. وبفضل زيادة التمويل، ارتفع عدد حالات الملاريا المؤكدة بالفحص التشخيصي من أقل من ٥ في المائة في بداية العقد الماضي إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. إن ذلك يشكل بالتأكيد تقدماً، ولكننا بحاجة إلى توطيد تلك القدرة وتوسيعها إذْ لا يزال هناك الكثير جداً من حالات الملاريا التي لا يجري تشخيصها بالشكل الصحيح.

في عام ٢٠٠٥، لم تتمكن إلا خمسة بلدان من توفير جرعات كافية من العلاجات المركبة المكونة أساساً من مادة أرتيميسينين لتغطية أكثر من ٥٠ في المائة من المرضى الذين عولجوا في القطاع العام. وبفضل تغيير السياسات في البلدان وزيادة التمويل، تمكن ١١ بلداً أفريقياً بالفعل من توفير تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة لحالات الملاريا التي عولجت في القطاع العام حتى نهاية ٢٠٠٩، إلى جانب ثمانية بلدان أفريقية إضافية تمكنت من توفير جرعات كافية لعلاج ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ في المائة من الحالات. ويشكل ذلك تقدماً، لكن لا يزال يتعين عمل الكثير حتى يتسنى تغطية جميع الحالات.

وقد أدى كل هذا التدخل إلى الحد بدرجة كبيرة من حجم حالات الملاريا على الصعيد العالمي والوفيات المرتبطة بالملاريا. ففي بلدي، على سبيل المثال، تم تقريبا القضاء على

الملاريا في زنزبار، ومن شأن هذا أن يمنحنا زخماً لنقوم بنفس الجهد في سائر أنحاء جمهورية تنزانيا المتحدة. وشهد ما لا يقل عن ١١ بلدا أفريقيا و ٣٢ بلدا خارج أفريقيا من البلدان التي تتوطن فيها الملاريا انخفاضاً بنسبة ٥٠ في المائة في حالات الملاريا المؤكدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩.

ومرة أخرى، يمثل هذا تقدماً نرحب به، لكن يجب أن نضع في الاعتبار الهدف الذي حددته جمعية الصحة العالمية عام ٢٠٠٥ لخفض عدد حالات الإصابة بالملاريا والوفيات المسجلة في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر في جميع البلدان بحلول نهاية ٢٠١٠، وبنسبة ٧٥ في المائة أو أكثر بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا أهمية تحسين الإحصاءات الصحية في البلدان النامية، وتكثيف الجهود لتحسين القدرة على الرصد والمراقبة للتأكد من أننا نستجيب على الفور لعودة ظهور الملاريا ومقاومتها للأدوية المضادة للملاريا.

وقد استُكمِل مشروع القرار لهذا العام على أساس مشروع القرار ٧٩/٦٤ في العام الماضي. وفي حين يحتفظ مشروع القرار بصياغة العام الماضي، فقد جرى استكماله تقنيا، وروعيت التطورات الجديدة. والعناصر الجديدة في مشروع القرار على النحو التالي.

شهد عام ٢٠١٠ نهاية عقد دحر الملاريا. في ذلك الصدد، قمنا بتغيير عنوان مشروع القرار.

يرحب مشروع القرار بالدور القيادي الذي وفره تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا والتزامهم المستمر بأهداف عام ٢٠١٥. كما يشجعهم على الاستمرار في توفير القيادة السياسية على أعلى المستويات في مجال مكافحة الملاريا في أفريقيا. ويرحب مشروع القرار أيضا باستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل، التي تهدف إلى الحد من وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، بما في ذلك بسبب الملاريا.

ويقر مشروع القرار بأنه على الرغم من أن زيادة الاستثمارات الوطنية والعالمية في مجال مكافحة الملاريا قد أدت إلى تقليص حجم حالات الملاريا في بعض البلدان – بل إن بعض البلدان بدأت تتجه نحو القضاء على الملاريا – فإن كثيراً من البلدان لا تزال تعاني من أحجام عالية غير مقبولة من حالات الملاريا، ويوجد معظم هذه البلدان في أفريقيا. ويؤكد أيضا على أهمية تعزيز النظم الصحية لدعم مكافحة الملاريا بفعالية والقضاء عليها.

ويحث مشروع القرار المجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة في تمويل خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا وتنفيذها. ويدعو إلى توسيع نطاق الوقاية من الملاريا ومكافحتها ومعالجتها من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن الملاريا.

وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية وبالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا عن تنفيذ القرار الحالي في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة وعن التقدم المحرز في بلوغ أهداف عام ٢٠١٥ لإعلان أبوجا وأهداف خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا والهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد كانت المشاورات بشأن مشروع القرار مفتوحة وشفافة للغاية. ونشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات على إسهامها البناء، الذي جعل التوصل إلى توافقٍ في الآراء ممكناً. ونشكر بشكل خاص جميع الوفود التي اشتركت في تقديم مشروع القرار، وندعو الوفود الأخرى إلى الانضمام اليوم للمشاركة في تقديمه. ونشكر الأمانة العامة، وشركائنا في منظمة الصحة العالمية ومشروع دحر

الملاريا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالملاريا وجميع الآخرين الذين قدموا دعما قيما.

وقبل أن نبت في مشروع القرار، أود أن أقترح التنقيح التالي للفقرة ٩.

وفي ذلك السياق، فإن كلمة ”تؤيد“ في الجملة الأخيرة من الفقرة ينبغي حذفها. ومن ثم، سيصبح نص الجملة كما يلي: ”وتحيط علما بأعمال الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية المنشأ حديثاً وفرقة العمل الخاصة التابعة له المعنية بإيجاد تمويل مبتكر للصحة“.

ونتوقع أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، مثلما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.70، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة داء الملاريا والقضاء عليه في البلدان النامية، ولا سيَّما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“، بصيغته المنقحة شفويا.

وسنشرع الآن في البت في مشروع القرار.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.70، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الجبل الأسود، سلوفينيا، سورينام، فنلندا، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، هنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.70، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.70*، بصيغته المنقحة شفويا (٦٥/٢٧٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

مشروع القرار (A/65/L.68)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند الفرعي (أ) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والثمانين، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس.

أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس لعرض مشروع القرار A/65/L.68.

السيد ميتاربان (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعرض، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي والمجموعة الأفريقية، مشروع القرار المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي“، والوارد في الوثيقة A/65/L.68.

بداية، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع الوفود والشركاء لإسهامهم البناء في صياغة مشروع القرار هذا.

إن التعاون على مختلف المستويات، سواء دون الإقليمية أو الإقليمية أو الدولية، هو مفتاح تهيئة الفرص لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. والميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي يولي أهمية كبيرة لتحويل أفريقيا إلى قارة مستقرة ومتقدمة، يمكن فيها لجيل الشباب أن يتطلع بثقة إلى مستقبل مشرق. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة الهامة في ذلك الاتجاه، فإنه لا يزال أمامنا شوط طويل. ومشروع قرار اليوم، الذي يشرفني أن أقدمه، يسعى إلى تعزيز روح التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل، ممثلا في الأمم المتحدة، باتجاه تعزيز تحقيق هذا الهدف.

والمبادئ التأسيسية لكل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تتمثل في التنمية الشاملة، وبالتالي فإن المنظمتين مدعوتان إلى العمل بشكل متزامن ومتكامل. ونحن في أفريقيا يسعدنا أن نلاحظ تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة، كما يتبين من الجهود التعاونية العديدة المبذولة في طائفة واسعة من المجالات. وهذه العلاقة الاستراتيجية بين المنظمتين يتعين تعزيزها وذلك لتشجيع إقامة شراكة أكثر فعالية تجسد مبدأ الاحترام المتبادل عند معالجة الشواغل والتحديات المشتركة. والتحديات كثيرة؛ وأنا سأسرد ثلاثة منها.

التحدي الأول هو مسألة السلام والأمن. فعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير في بعض أجزاء القارة، لا تزال قضية السلام والأمن تمثل تحديا في أجزاء أخرى معينة. والسلام شرط مسبق لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة، التي هي في غاية الأهمية لتحقيق أفريقيا للأهداف الوطنية والإقليمية والدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يؤكد مشروع القرار على الحاجة إلى تعاون المنظمتين بشكل وثيق في التصدي للمشاكل التي تمثلها الألغام الأرضية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونرحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وستكون هذه الفرقة بمثابة إطار هام لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بشأن السلام والأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، بخصوص مسألة التنمية، فإنه على الرغم من أن أفريقيا غنية بالموارد البشرية والطبيعية على السواء، فإنها لم تحقق كامل إمكاناتها بعد. وهناك عوامل عديدة مسؤولة عن التخلف، الكثير منها عوامل خارجية. وفي هذا الصدد، يهيب مشروع القرار بمنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعمها للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه فيما تبذله من جهود لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم بشكل حاسم أيضا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة، أن يضمن المجتمع الدولي تنفيذ خطة الدوحة للتنمية وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تنفيذا فعالا ومنسقا ومتكاملا. وفضلا عن ذلك، نود أن نؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى إتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح وفي الوقت المناسب، بما فيها المفاوضات الرامية إلى تحقيق تحسن كبير في مجالات من قبيل التدابير المتصلة بالتجارة، ومنها الوصول إلى الأسواق، لتعزيز مسار للنمو المستدام في أفريقيا.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى مسألة التنمية المؤسسية. لتحقيق النمو المستدام في أفريقيا، ثمة حاجة ملحة إلى النهوض بالهيكل والإطار المؤسسيين للحكم الرشيد

وتعزيزهما وإلى التنفيذ الفعال لمبادرات إنمائية. والقارة ترحب بالدور المحوري الذي تقوم به المجموعات دون الإقليمية في بناء المؤسسات بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمناطقها. غير أن الافتقار إلى الخبرات والموارد في مجالات كثيرة يبرز ضرورة زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تعزيز المؤسسات. ولذلك نقدر مختلف المبادرات التي اتخذها الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا الصدد.

وفضلا عن ذلك، تثني المجموعة الأفريقية على الأمين العام لإجراء استعراض إعلان عام ٢٠٠٦ للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وترحب بالتوصيات المتعلقة بتسريع تنفيذ البرنامج.

نحن أيضا واثقون من أن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وتعزيزه سيؤديان إلى تفاعل أشد كثافة ويحسنان التنسيق إلى حد كبير، في سياق مشاركة أكثر فعالية من جانب الأمم المتحدة في مجالات التعاون القائمة والناشئة مع الاتحاد الأفريقي.

ينوه مشروع القرار بالتعاون الوثيق بين المنظمتين ويبرز المسائل الحيوية التي ينبغي أن توليها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الأولوية والاهتمام، ألا وهي، السلام والأمن، خاصة في ما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وصنع السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع وبناء السلام ودعم عملية إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية والمسائل الإنسانية.

ومشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معروض على الجمعية العامة للنظر فيه ويحدونا وطيد الأمل أن تعتمده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار A/65/L.68.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.68، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: بولندا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، رومانيا، كرواتيا، قبرص، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيوزيلندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.68؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.68* (القرار ٦٥/٢٧٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.